

توظيف الدراسات السابقة في الرسائل الجامعية

دراسة تحليلية في ضوء معايير علمية

د. عباس عبد مهدي الشريفي*

مقدمة

يعد البحث نشاطاً إنسانياً قائماً على العمل الفكري، يتمثل هدفه الرئيس في الوصول إلى حلول للمشكلات بطريقة علمية منتظمة، من خلال اكتشاف المعرفة الإنسانية وتقديرها وراجعتها من زوايا مختلفة. كما يعد من أهم الأدوات المستخدمة في تقدم المعرفة، يعمل على تمكين الإنسان من التكيف مع بيئته بطريقة فاعلة.

والبحث العلمي، الذي هو في جوهره، محاولة ذهنية لحل مشكلة معينة، الهدف منها الوصول إلى الحقيقة، أو تحرّي الحقيقة (Leady، 1981) من أحد المجالات الرئيسية التي تقوم بها الجامعات، بوصفه الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف والخطط الاستراتيجية لعملية التنمية الشاملة، ويتحدد هدفه الأساس في اكتشاف المعرفة الجديدة، وتقديم البديل والحلول التي تساعد على تعميق الفهم للأبعاد المختلفة لاتجاهات الباحثين وميولهم، نحو الأبحاث والمتنيات العلمية، كما

* جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية العلوم التربوية – الأردن

يساعد على تفعيل الأداء البيداغوجي، وتحديد برامج التدريس وطرائقه، والطرق المعتمدة في النظام الجامعي (معراج، وعيارات، 2001).

إن البحث العلمي في التربية لم يعد مجرد عمل يقوم على تقديم النصائح والمشورة، بل أصبح عملاً اجتماعياً يستهدف تغيير الواقع السلوكي، سواء على مستوى الفرد أم الجماعة (سليمان، 2002). وعليه فإن البحث التربوي هو جهد منظم لفهم الظواهر التربوية وإدراكتها بشكل علمي، يأخذ صورة البحث العلمي واتجاهاته الأساسية، ويتبنى خطواته المنهجية؛ عرّفه فان دالين (1977) بأنه محاولة دقيقة ومنظمة للتوصل إلى حلول ل مختلف المشكلات التربوية التي تواجهها الإنسانية.

وتمثل رسائل الماجستير وأطروحتات الدكتوراه ثروة علمية كبيرة، يفترض أن تكون قوية علمياً ومنهجياً، وبما يعطي فرصة مناسبة لتوظيفها بما يفيد موضوعات تخصصاتها؛ فهي تتجزء من طلبة مدربي، أعدوا وفق برامج دراسية متخصصة للقيام بهذا العمل الأكاديمي، للحصول على الدرجة العلمية المطلوبة تحت إشراف أساتذة متخصصين. وعادة ما تمر هذه الرسائل والأطروحتات بمراحل متعددة، تتخللها عمليات فحص وتدقيق متعاقبة، منذ أن كانت فكرة في ذهن الطالب إلى أن أصبحت مخططاً (مشروع بحث)، ومن ثم عملاً متكاملاً.

يفترض في الرسائل والأطروحتات الجامعية، أن تستخدم مناهج البحث العلمي، وأن تسهم في حركة البحث العلمي، وأن تقدم إضافات نوعية في مجال المعرفة المتخصصة، لأنها تشكل رافداً أساسياً من روافد تطوير المعرفة، يسهم في بناء تراث ثقافي تراكمي، يبني عليه الباحثون الجدد، كما أنها تعكس مستوى البحوث واتجاهاتها، في مجال من المجالات، فضلاً عن تأثير الرسالة أو الأطروحة في الباحث نفسه وبحوثه المستقبلية والأفراد المتممين إلى المجال (الهندي، والسناتي، 1994).

إن مراجعة الأدبيات (Reviewing Literature) التي أجرتها الآخرون، تعد الخطوة الأولى في التخطيط لمشروع بحث جديد. وعادة ما تساعد هذه المراجعة على وضع فرضية ذات هدف محدد قابلة للاختبار. وبعد ذلك يمكن التوصل إلى فكرة إبداعية، يعمل الباحث على توظيفها في مشروع بحث له. إن مثل هذه المراجعة، كما أشار باتن (Patten، 2000)، تعمل على تحديد أدوات القياس التي

استخدمت بنجاح في بحوث أخرى، وتجنب الأدوات التي أخفقت في تحقيق الغرض منها، أو اشتملت على نقص أو خلل يحول دون تحقيق المطلوب؛ كما تساعد هذه المراجعة على تجنب الطرق المغلقة، أو ما يسمى بالنهائيات الميتة (*dead ends*)، فضلاً عن المساعدة على كيفية كتابة التقارير البحثية، من خلال الانتباه إلى الأسلوب والتنظيم اللذين استخدمهما الباحثون في أبحاثهم المنشورة.

لقد أشار بورك وجال (Borg & Gall، 1983) إلى أن الدراسات السابقة أو الأديبيات، يمكن أن تساعد على تحديد مشكلة البحث، وتعريفها بشكل أفضل. فهناك كثير من الدراسات التي حاول أن يجريها باحثون حُكم عليها بالفشل قبل إجرائها، لأن الباحث لم يحدد مشكلته ضمن مجال محدد بدرجة كافية.

وتعتبر مراجعة الأديبيات، أو ما تُعرف بالدراسات السابقة ذات العلاقة، إحدى الخطوات الأساسية المستخدمة في البحث العلمي بمجالاته كافة، سواء في مجال الفيزياء، أم مجال العلوم التطبيقية، أم مجال العلوم الاجتماعية. فقد أصبحت أمراً ملزماً، لا سيما بعد أن تعرّضت هذه البحوث خلال العقود الماضية إلى سيل من الانتقادات من داخل البيت التربوي ومن خارجه (Rudduck & Mcityre، 1998). وعليه لا بد من إخضاع هذه البحوث التربوية للبحث، وذلك باستخدام مناهج وأدوات بحث خاصة، من بينها ما يعرف بـ "التحليل البعدي للبحوث" الذي تستخدم فيه أدوات التحليل الكمي والنوعي.

وعلى الرغم من أهمية المراجعة للأديبيات في إعداد المشروعات والمقترحات (*proposals*) ومن ثم الأبحاث، إلا أن كثيراً من الباحثين، وبخاصة طلبة الدراسات العليا، يرغبون في الحصول عليها بشكل عرضي، ليبدأوا العمل على دراساتهم مباشرة. وينتتج عن هذه الحالة مراجعة هامشية ضعيفة (Jones، 1973، p. 37)، تؤثر سلبياً في جميع جوانب البحث.

من هذا المنطلق جاء هذا البحث لتعرف درجة التزام الباحثين من طلبة الدراسات العليا بالمعايير العلمية المعتمدة في التعامل مع الأديبيات أو الدراسات السابقة، من خلال توظيفهم لها عند إعدادهم لرسائلهم الجامعية.

مشكلة البحث

تشهد الجامعات الأردنية، العامة والخاصة، إقبالاً متزايداً من الطلبة للتسجيل في برامج الدراسات العليا، الماجستير والدكتوراه، وفي مختلف التخصصات العلمية والإنسانية. وجامعة عمان العربية للدراسات العليا إحدى هذه الجامعات التي تخرج فيها مئات الطلبة الذين أعدوا رسائل أو أطروحتات كمتطلبات أساسية لحصولهم على الدرجة العلمية المعنية؛ وأن هذا التوسيع الكبير في كمية الأبحاث، وبخاصة التربوية، يتطلب مراجعة علمية لما تم إنجازه من أبحاث بهدف تسليط الضوء على النتائج البارزة، وتحديد الفجوات، وأوجه التباين في الأدب التربوي حول الموضوع المطروح، فضلاً عن التوجّه الآخر الذي يتجلّي في مراجعات نقدية ترکز على طرق البحث وآلياته، والمعالجات الإحصائية المستخدمة (عويس، 2002، ص 142).

إن قسم الأصول والإدارة التربوية هو أحد الأقسام الثلاثة في كلية الدراسات التربوية العليا بجامعة عمان العربية للدراسات العليا، والذي عمل الباحث فيه رئيساً له لخمس سنوات، أشرف خلالها على ما يقرب منأربعين رسالة وأطروحة، استقبل خلال الأعوام 1999 - 2008 أعداداً كبيرة من الطلبة لمرحلتي الماجستير والدكتوراه، تخرّجوا بأعداد رسائل وأطروحتات، باشتثناء طلبة الماجستير (مسار الشامل) الذين لم يطلب منهم إعداد رسائل جامعية، بل اجتياز امتحان شامل أعد لهذا الغرض، يكون متطلباً رئيساً للحصول على درجة الماجستير. إن هذا الكم من الرسائل والأطروحتات والذي يقرب من (200) رسالة وأطروحة، تم إعدادها في تخصص الإدارة التربوية، لا بد وأن يخضع للتحليل للتعرف درجة التزام الباحثين من الطلبة بمنهجية البحث العلمي، وبخاصة تلك المتعلقة بتوظيف الدراسات السابقة في أبحاثهم استناداً إلى المعايير العلمية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

ما درجة توظيف الدراسات السابقة في الرسائل الجامعية في تخصص الإدارة التربوية وفقاً لمعايير علمية؟

هدف البحث

هدف هذا البحث إلى تعرّف درجة توظيف الدراسات السابقة في الرسائل الجامعية في تخصص الإدارة التربوية وفقاً لبعض المعايير العلمية وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1 - ما درجة توظيف الدراسات السابقة في رسائل الماجستير في تخصص الإدارة التربوية في ضوء المعايير العلمية؟
- 2 - ما درجة توظيف الدراسات السابقة في أطروحتات الدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية في ضوء المعايير العلمية.
- 3 - هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توظيف الدراسات السابقة في رسائل الماجستير وأطروحتات الدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية، في ضوء المعايير العلمية؟

أهمية البحث

تمثل أهمية البحث في كونه الأول من نوعه على مستوى الأردن - حسب علم الباحث - الذي يتناول بالتحليل رسائل وأطروحتات جامعية في تخصص الإدارة التربوية في ضوء معايير علمية محددة؛ كما يقدم مادة علمية يمكن أن تقييد طلبة الدراسات العليا، في كيفية توظيف الدراسات السابقة في دراساتهم.

ويؤمل من هذا البحث أن تقييد نتائجه الجامعات الأردنية، العامة والخاصة، من خلال تعرّف نقاط القوة ومواطن الضعف في الرسائل الجامعية، ومن ثم التخطيط لإعداد برنامج متكمّل في مناهج البحث التربوي لمراحلتي الماجستير والدكتوراه، لتعزيز الجوانب الإيجابية ومعالجة النقاط السلبية في إعداد هذه الرسائل. فضلاً عن ذلك، فإن هذا البحث يشكل إضافة نوعية للمكتبة العربية بشكل عام، والمكتبة الأردنية بشكل خاص، فيما يتعلق بالرسائل الجامعية وتحليلها.

تعريف المصطلحات

التوظيف:

يقصد به عملية الاستخدام المنهجي المنظم للدراسات السابقة في فصول الرسالة أو الأطروحة، وبما يحقق الفائدة العلمية المرجوة.

الدراسات السابقة ذات الصلة:

ويقصد بها الأبحاث والدراسات المستخدمة والمشار إليها في الرسالة أو الأطروحة، سواء أوردت في مقدمة البحث، أم في الإطار النظري، أم في الدراسات الميدانية (التطبيقية)، أم في الإجراءات المنهجية، أم في مناقشة النتائج.

الرسائل الجامعية:

يقصد بها رسائل الماجستير وأطروحتات الدكتوراه التي يعدها طلبة الدراسات العليا كجزء من متطلبات نيل الدرجة العلمية (الماجستير أو الدكتوراه).

المعايير العلمية:

هي مجموعة المؤشرات التي حددتها أدبيات مناهج البحث التربوي، وما اقترحته الخبراء المختصون من فقرات، والتي تشكل عجموعها الأداة المعتمدة في البحث الحالي لتحليل الرسائل الجامعية.

حدود البحث

اقتصر البحث الحالي على رسائل الماجستير وأطروحتات الدكتوراه التي أعدها طلبة الدراسات العليا في كلية الدراسات التربوية العليا بجامعة عمان العربية للدراسات العليا في تخصص الإدارة التربوية خلال الأعوام الدراسية (2003 – 2008).

الأدب النظري

مقدمة

يقصد بالدراسات السابقة تلك البحوث والدراسات التي قام بإجرائها باحثون آخرون في هذا الموضوع أو الموضوعات المشابهة، و Maheria هذه الدراسات،

والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، وأهم النتائج التي توصلت إليها، ليتمكن الباحث فيما بعد من تمييز دراسته الحالية عن تلك الدراسات (الحمداني، وآخرون، 2006).

وتعد مراجعة الأدبيات ذات الصلة المحور الرئيس لمشروع البحث، فهي الخطوة الثالثة للطريقة العلمية التي وضعها ديوي (Dewey) والفلسفه التربويون الآخرون. إذ من خلال القيام بمراجعة الأدبيات، يجد الباحث مسحًا شاملاً لما تم إجراؤه سابقاً من بحوث ودراسات، على مشكلة يساعد في حلها. ويعد هذا المسح عاملًا مهمًا وحاصلًا في التخطيط للدراسة. وأن الوقت المخصص لهذا الغرض يعد استثماراً معقولاً لا جدال عليه (Mouly, 1963, p. 111).

إن النتاج الفكري والنشاط البحثي ممثلين بالأدبيات يعدان بمثابة ظاهرة اجتماعية، وأن تحليل هذه الظاهرة يؤدي إلى كشف البنية الاجتماعية الثاوية تحته، وذلك من خلال الكشف عن توجّه الرسالة أو الأطروحة، وطبيعة الإشراف عليها ... واستخدام الإشارات المرجعية، وطرق الباحثين وإجراءاتهم في جمع البيانات، والمناهج التي يستخدمونها في البحث (عطاري، 2004 أ).

ورد مصطلح ”مراجعة الدراسات السابقة“ في كتب مناهج البحث العربية والأجنبية، بتسميات متعددة، فقد استُخدم هذا المصطلح في المراجع العربية تحت مسميات: مراجعة الأدبيات، ومراجعة البحث العلمي، ومراجعة التراث الإنساني، والمراجعة الدقيقة للبحوث السابقة. وجاء في المراجع الأجنبية استخدام مماثل لهذا المصطلح وتحت مسميات مترادفة من المسميات العربية مثل: ”Related“، ”Reviewing the Literature“، ”Research“، و ”Review of the Literature“.

لقد أشار مولي (Mouly, 1963) إلى أن مراجعة الأدبيات تعد من المهام الدقيقة والصعبة؛ تتطلب وعيًا وإدراكًا وتبصرًا عميقًا في مجال الاختصاص ضمن إطاره الشامل. وهي خطوة مهمة وحاصلة، من شأنها أن تقلل من خطورة الطريق المسدودة، والأبحاث والدراسات المفروضة، والجهد الضائع، وفعالية المحاولة والخطأ، باعتماد أساليب أثبتت عقמها باحثون سابقون، ونتائج خاطئة مستمد من

تصميم بحث خاطئ. وغالباً ما يفشل الباحثون في تقدير أهمية المراجعة للأدبيات، ويتحمل أنهم يشعرون بأن لديهم المعرفة الكافية عن مشكلتهم، وأن مهمتهم تتحدد في متابعة حلها. وفي معظم الأحيان، يعكس هذا الشعور ميلاً لدى الباحثين لأن مهمتهم تتوقف عند مراجعة عدد قليل من الأبحاث والمقالات.

تضمن مراجعة الأدبيات تحديداً، وقراءة، وتحليلاً، وتقوياً، وتنظيمأً، وإعداداً، لتقرير بالمصادر ذات العلاقة بموضوع معين. ويعتمد عمق المراجعة على طبيعة الموضوع الذي يعتزم الباحث إجراء دراسته فيه. فالدراسات التي استخدمت أساليب أو إجراءات جديدة، أو طرقاً مرتبطة بأدوات طورت حديثاً، قد تكون المراجعة لخمس سنوات كافية. أما الدراسات ذات الطبيعة القانونية، أو التاريخية، فقد لا تكون المراجعة لخمسين سنة كافية (Jones، 1973، p. 37).

وظائف الدراسات السابقة

لقد أشار آري وآخرون (Ary et.al., 1979) إلى أن البحث عن الأدبيات ذات الصلة، ينبغي أن يكتمل قبل البدء بالدراسة، لأن هذا الإجراء يحقق عدة وظائف مهمة من بينها:

- إن تعرف البحوث والدراسات ذات العلاقة، تمكن الباحثين من توضيح حدود مجالات دراساتهم،
- إن فهم النظرية في مجال الدراسة، يمكن الباحث (الباحثين) من طرح سؤاله ضمن المنظور الصحيح،
- يتعلم الباحثون، من خلال مراجعة الأبحاث ذات الصلة، أي الأساليب ثبتت فائدتها، وأي منها أقل فائدة،
- إن البحث الشامل للدراسات والأبحاث ذات الصلة، يجنب الباحث التكرار غير المفيد لدراسة أو بحث يروم القيام بإجرائه،
- إن مراجعة الأدبيات ذات الصلة، تجعل الباحثين في موقف أفضل عند تفسير النتائج التي توصلوا إليها.

وأضاف الضامن (2007) مجموعة من الوظائف التي يمكن أن تؤديها الدراسات السابقة ذات الصلة، التي يستعين بها الباحثون في إعداد دراساتهم، منها:

- تساعد هذه الدراسات، من خلال الرجوع إلى النظريات ذات الصلة، على وضع الأسئلة من منظور الباحثين أنفسهم، وأن يقرروا ما يضيفه مسعاهم هذا من معرفة لدراسات عدّة، كون المعرفة تراكمية.
- تساعد هذه الدراسات الباحثين على تحديد أسئلتهم البحثية، كما تمكّنهم من توضيح مفاهيم الدراسة وتعريفها.
- يتعلم الباحثون، من خلال مراجعة الدراسات السابقة، ما المنهجية الأكاديمية لأبحاثهم ودراساتهم.

وأوضح عبد الحفيظ وباهي (2002) أن استعراض الدراسات السابقة يساعد الباحث على تحديد مشكلة بحثه، وتعرف الطرق والأساليب والعينات التي استُخدمت فيها، الأمر الذي يؤدي إلى ضبط لجميع العوامل التي يمكن أن تؤثر في النتائج. وأضاف مكميلان وشوماخر (McMillan & Schumacher, 2001) أن مراجعة الأدبيات إذا ما تم إجراؤها بعناية ودقة، وقدّمت بشكل جيد، فإنها تضيف كثيراً لفهم المشكلة المختارة، وتساعد في وضع نتائج الدراسة ضمن منظور تاريخي. ومن غير المراجعة للأدبيات، يصعب بناء هيكل من المعرفة المقبولة عن مقالة تربوية ... وإن هذه المراجعة هي نقد للمعرفة الحالية عن موضوع محدد بدقة، تمنح الباحث تبصرًا أكثر عن الدراسة.

تنظيم الدراسات السابقة ذات الصلة

تبعد مهمة تنظيم ما تم جمعه من دراسات سابقة، بعد اقتناع الباحث بأنه قام بمسح شامل ومنطقي للأدبيات في مجال اختصاصه. ومن بين الأساليب المستخدمة في عملية التنظيم هذه، ترتيب الدراسات السابقة على أساس الموضوع، ومن ثم تحديد الطريقة التي يربط بها كل موضوع بدراسة الباحث.

وأوضح آري وآخرون (Ary, et.al., 1979) بأنه ينبغي عرض الأدبيات وفق طريقة مرتبة، يبرر الباحث من خلالها إجراء الدراسة، ببيان ما معروف، وما الذي

بحاجة إلى بحث. كما ينبغي على الباحث تقديم الأدبيات بأسلوب منظم يعتمد أساساً للدراسة، لأن الباحث الذي يتحقق في التوصل إلى تجميع الأدبيات ذات الصلة بأسلوب منظم منذ البداية، لا يكون منظماً في عمله.

وأشار ساكس (Sax، 1979) إلى أن إحدى الطرق المستخدمة في تنظيم المراجعة للأدبيات، تمثل في استعراض التطور التاريخي للموضوع أو البحث، وموقعه الحالي. وهناك طريقة أخرى تقوم على تقديم الدليل الذي يؤيد موقفاً معيناً أو يعارضه، ثم توضيح كيف أن الدراسة الحالية ستعمل على حل القضية، بشكل شامل، أو ستحل جزءاً منها. وتوجد طريقة ثالثة تصف الموقع الحالي لبحث معين، ثم تبين كيف أن الدراسة المقترحة ستsemهم في فهم أفضل لذلك البحث. وعلى الرغم من عدم وجود طريقة فضلى، يمكن اعتمادها في جميع الظروف، إلا أن مراجعة الأدبيات لا بد وأن يتم اختيارها، وتنظيمها، وربطها بمشكلة الدراسة بطريقة واضحة.

إن استثمار بحاجات الآخرين، والاستفادة من أخطائهم بعدم تكرارها، يعد، بالتأكيد، حلاً ذكياً ومنطقياً. وبخاصة إذا كان البحث واسعاً، مثل رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، كما لا يوجد باحث خبير يفكّر في التخطيط لإجراء دراسة معينة، ما لم يطلع على إسهامات الباحثين السابقين (Mouly، 1963). ذلك أن القراءات التي يقوم بها أحد الباحثين في موضوع معين، قد تملّى عليه الحاجة إلى مدخل جديد لحل مشكلة علمية قديمة؛ على الرغم من أنها حظيت بدراسات مكثفة في الماضي (ستراوس، وكوربين، 1999).

الغرض من مراجعة الأدبيات

عادة ما تصف مراجعة الأدبيات، التصورات النظرية ونتائج البحث ذات الصلة لمشكلة موضوع البحث. ووظيفة المراجعة هي، إعادة النظر (re + view) أو مراجعة ما قام به الآخرون في مجالات مشابهة للدراسة الحالية (Leedy & Ormrod، 2001). ويُعد مسح الأدبيات (Literature Survey) الأساس للبحث الجيد، فهو يشتمل على استخدام مبادئ المسح المتضمنة في الوثائق ذات العلاقة،

بحيث يشمل المادة الموجودة، قدر الإمكان، وبشكل يمكن الحصول من خلاله على وجهة نظر شاملة للموضوع. وقد تكون مراجعة الأديبات نوعاً من المسح الوثائقي، الذي يعرفه معظم الباحثين الذين يستندون إلى هذه المراجعة بشكل كبير، فيستخدمون السجلات مصادر لبياناتهم بدلاً من الناس. وعليه ينبغي أن تبين مراجعة الأديبات كيف أن البحث الذي يتم إعداده يرتبط بالبحوث السابقة (Denscombe، 2005).

لقد أشار الضامن (2007) إلى أن مراجعة الأدب التربوي تعد تقريباً لما قام به الباحثون من كتابة لموضوعات قائمة على أهداف ومشكلات، وتفيد هذه المراجعة في الجوانب الآتية:

- إعطاء فكرة عن المتغيرات التي أثبتت الدراسات أهميتها أو عدم أهميتها في مجال معرفي معين،
- تعلم الدراسات السابقة على تزويد الباحثين بمعلومات عن العمل الذي تم إنجازه، والذي يمكن تطبيقه،
- توضّح العلاقة بين المتغيرات التي ثمت دراستها،
- تعطي الدراسات السابقة الأساس الذي تصاغ في ضوئه المشكلة وتبرر أهميتها.

ويبين مكملان وشوماخر (McMillan & Schumacher، 2001) أن مراجعة الأديبات توّدّي عدة أغراض في البحث، وأن المعرفة المستمدّة من الأديبات عادة ما تستخدم في وصف أهمية البحث، وتطوير تصميم البحث، وربط نتائج البحث بالمعرفة السابقة، واقتراح أبحاث إضافية. كما أن المراجعة للأديبات تمكّن الباحث من القيام بما يأتي:

- تحديد المشكلة وتعريفها،
- وضع الدراسة ضمن المنظور التاريخي،
- تجنب التكرار غير المقصود وغير الضروري،

- اختيار الطرق والقياسات والأدوات المناسبة،
- تطوير فرضيات البحث.

فوائد المراجعة للأدبيات

أكدى ليدي وأورمرود (Leedy & Ormrod، 2001) أن على الباحث أن يعرف جيداً الأدب النظري المتعلق بموضوع دراسته. وأن مراجعة الأدبيات لها فوائد عديدة منها:

- أنها تزيد ثقة الباحث بموضوع دراسته،
- يمكن أن تزود الباحث بأفكار وداخل جديدة لم تطرأ على باله،
- أنها تخبر الباحث عن الباحثين الآخرين الذين أجروا أبحاثاً أو دراسات في هذا المجال، قد يرغب الاتصال بهم طلباً للنصيحة أو التغذية المراجعة،
- يمكن أن تعرف الباحث بأدوات قياس طورها باحثون آخرون تم استخدامها بفاعلية،
- قد تكشف طرقاً للتعامل مع مواقف المشكلات التي قد تكون مشابهة للصعوبات التي يواجهها الباحث،
- قد تساعد الباحث على تفسير نتائجه وفهمها، وربط هذه النتائج بأبحاث الآخرين الذين سبقوه.

الدراسات السابقة

هناك عدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي بحثت في الموضوع، تم عرضها حسب تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث وعلى النحو الآتي:

هدفت دراسة عبيد (Ebaid، 1980) إلى تعرّف اتجاهات الأبحاث الأكاديمية في التربية في البلدان العربية. وقد اقتصرت هذه الدراسة على الأبحاث الأكاديمية التي أنجزها طلبة الدراسات العليا، وقدّمت على شكل رسائل علمية كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه في الجامعات العربية.

واشتملت الدراسة على 530 رسالة علمية، تمثل المجالات المهمة في مسار الباحث التربوي للفترة من 1946 – 1978. وأظهرت النتائج عدم وجود سياسة واضحة لاختيار مشكلة البحث، وإنما يتحدد الاختيار وفقاً لاهتمام كل من الأستاذ المشرف والطالب الباحث. هذا وقد عكست الدراسات التي تم مسحها الاتجاهات الآتية:

- هناك عدد كبير من الأبحاث التي تناولت مشكلات التربية بأسلوب تعدد الاختصاصات،

- الاهتمام بالتجديفات التربوية في وزارات التربية والتعليم في مجالات الرياضيات الحديثة، والتربية الدينية، والعلوم المتكاملة، ونظام المدرسة الشاملة،

- الاهتمام بالفلسفات والأفكار الجديدة التي تبنيها الدول العربية، وأثرها في التربية، مثل: الاشتراكية العربية، والقومية العربية،

- الاهتمام بالأبحاث والدراسات في مجالات: التربية الرياضية، والتربية الفنية والموسيقية، والتمريض، والاقتصاد المنزلي.

وأجرى الصياد (1985) دراسة هدفت إلى تعرف النماذج الإحصائية المستخدمة في البحث التربوي النفسي. وقد تكونت عينة الدراسة من الأبحاث والدراسات التي نشرت في الدوريات والمجلات العلمية التربوية التي تصدر في البلدان العربية للفترة من 1977 – 1983)، بلغ عددها (42) بحثاً ودراسة تربوية ونفسية، جاءت تصنيفها متساوياً بين فرع التربية وعلم النفس. واعتمد في جمع البيانات على قراءة البحث المنشور قراءة دقيقة ناقدة، تضمنت تعريف مشكلة البحث ومتغيراته وفرضيه، ثم يقرر إلى أي مدى وُفق الباحث في اختيار الأنماذج الإحصائي. وأظهرت النتائج وجود (154) استخداماً للنماذج الإحصائية، كان منها (99) استخداماً وبنسبة قدرها 64 % غير مناسب في معالجة البيانات إحصائياً. أما النماذج الأكثر شيوعاً من حيث الاستخدام، فقد بلغ عددها (143) أنماذجاً وبنسبة قدرها 93 % تقريراً.

أما دراسة الهندي والسناني (1994) فقد هدفت إلى تعرف اتجاهات البحث في رسائل الدكتوراه للطلبة السعوديين في تخصص الإدارة العامة للفترة من

(1990-1965)، مع التركيز على العوامل الآتية: الجامعات المخريج فيها، وسنوات التخرج، والتركيز المعرفي، والوسائل البحثية المستخدمة لجمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات والمعلومات، وعدد الصفحات، والجنس، وسمى الدرجة العلمية. وقد تم إجراء مسح شامل لرسائل الدكتوراه المسجلة على شرائط الميكروفيلم في مكتبة جامعة الملك سعود للفترة المذكورة، واستُخدمت استماراة خاصة لتفریغ المعلومات من هذه الرسائل. وأظهرت نتائج الدراسة بعض النواحي الإيجابية والسلبية لبحوث رسائل الدكتوراه.

وأجرى جرجيس وعبد النبي (1996) دراسة هدفت إلى رصد التناج الفكري التربوي في الأردن خلال عشر سنوات. وتم إعداد قائمة ببليوغرافية شملت الكتب وبحوث الدوريات والرسائل الجامعية التي أنتجت في الأردن خلال عشر سنوات، بهدف تعرف توزيع ذلك التناج من النواحي الموضوعية والزمنية والوعائية، ومن ثم بناء قاعدة بيانات لتمكن الباحثين والمهتمين من الوصول إلى مواد التناج بيسر وسهولة. ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها: أن حجم التناج الفكري التربوي في الأردن بلغ 1978 مادة، كان أكثرها في الرسائل الجامعية، ثم بحوث الدوريات، فالكتب. وكانت وزارة التربية والتعليم من المنظمات الأكثر إنتاجاً، وكان أعضاء هيئة التدريس في الجامعات هم الأكثر إنتاجاً مقارنة بغيرهم من الباحثين والمؤلفين.

وهدفت دراسة النبهان (1997) إلى إجراء دراسة لتحليل المنهجية المستخدمة في رسائل الماجستير في التربية وعلم النفس في الجامعات الأردنية خلال الفترة من 1971 – 1988)، واستقصاء واقع تلك الرسائل في ضوء مجالات البحث، والمنهجية وطبيعة التغيرات، والعينات، وذلك لرسم دليل يستخدم في تطوير واقع البحث التربوي في الأردن. وأظهرت النتائج أن معظم الأبحاث الواردة في رسائل الماجستير كانت وصفية/ مقارنة، وتطبيقية ذات منحى كمي، وتصف بحجم العينات المستخدمة فيها، وشكلت موضوعات المناهج وأساليب التدريس أكبر نسبة من هذه الرسائل بلغت (32.8 %)، وشكلت موضوعات تقنيات التعليم أقل نسبة بلغت (3.2 %)، وأن غالبية الرسائل لم تتضمن سوى معالجات إحصائية بسيطة.

أما دراسة البريشن (2000) فقد هدفت إلى تعرّف مدى الارتباط بين رسائل الدكتوراه وممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي. وقد اعتمد منهج المسح الاجتماعي وأداة تحليل المضمون لتحليل محتوى أبحاث رسائل الدكتوراه المتخصصة في الخدمة الاجتماعية، والبالغ عددها 26 رسالة، وذلك وفقاً لعدد من المحكّات التي استُبْطِطَت للإجابة عن تساؤلات الدراسة. ومن بين النتائج التي تم التوصل إليها: (أ) ضعف الارتباط بين أبحاث رسائل الدكتوراه والتنوع في مجالات الممارسة، والمجالات المكانية، وال المجالات الزمنية، والمجالات البشرية، (ب) قلة الأبحاث المستخدمة للمنهج والتصميم التجريبي، (ج) غالبية توصيات الأبحاث قابلة للتطبيق والتنفيذ، و (د) قلة التوصيات الموجهة للممارس المهني.

وكان الهدف من دراسة سالمونز (Salmons، 2000) هو تعرّف واقع البحث التربوي في استراليا. وقد تكونت عينة الدراسة من 56 دراسة نشرت في مجلة الدراسات التربوية (Educational Studies). وكشفت الدراسة أن البحث التربوي قد لا يمثل هموم الممارسين دائمًا، وأن هناك ضعفاً في الصلة بين الأكاديميين في الجامعات والممارسين في المدارس، وأن الدراسات التي تمت دراستها كانت ذات صلة نظرية بواقع المدارس، وأن ثلث دراسات تم إجراؤها بطلب من المدارس وفي بيئات مدرسية واقعية. كما كشفت الدراسة أن اللغة والأسلوب المستخدمين في كتابة هذه الدراسات حالا دون إفاده الممارسين منها.

هدفت دراسة معراج وعيادات (2001) إلى تعرّف واقع الاتجاهات للأستاذ الجامعي نحو ممارسة البحث العلمي، وكيفية الاستفادة من نتائجه. وقد شملت الدراسة جميع الأساتذة في المركز الجامعي بالأغواط. واستُخدمت الاستبانة وسيلة لجمع البيانات، واستُخدمت التكرارات والنسبة المئوية والمتosteات الحسابية وتحليل التباين الأحادي لمعالجة البيانات إحصائياً. وقد أشارت النتائج إلى أن هناك إيجابات بتقدير مرتفع من حيث اتجاهات الأساتذة نحو البحث العلمي وأهميته، ودوره، وضرورته. وأن هناك قناعة تامة لدى الأساتذة بأهمية البحث العلمي ودوره وقيمة نتائجه في الارتقاء بالعمل الجامعي، وأن هناك أربعة أسباب رئيسية تحول دون الاستفادة من نتائج البحث العلمي، متمثلة بانعدام المناخ الأكاديمي

داخل المركز الجامعي، ولم يظهر أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمتغيرات المستقلة.

أما دراسة الدرايغ (2003) فقد هدفت إلى تعرّف واقع الدلالة الإحصائية والدلالة العملية وقوة الاختبارات الإحصائية المستخدمة في فحص الفرضيات في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات - سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، في الأعوام (1996 - 2000) التي استخدمت تصاميم كمية. وقد تكونت عينة الدراسة القصدية من (301) اختباراً إحصائياً من نوع (t, r, F_1, F_2) منتشرة في 48 بحثاً. وقد تم حساب كل من (r^2, d, F^2, η^2) كمؤشرات للدلالة العملية، وتم إيجاد قوة الاختبارات الإحصائية باستخدام جداول كوهن، كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدم مربع كاي (χ^2) لمعرفة مدى اقتران الدلالة الإحصائية بكل من الدلالة العملية وقوى الاختبارات الإحصائية. وأظهرت النتائج أن الباحثين قد استخدموا مستوى دلالة (0.05) في 99 % من مجموع الفرضيات، وتم استخدام مستوى دلالة (0.1) في 1 % فقط من مجموع الفرضيات. كما وجد أن 88.5 % من مجموع الفرضيات الإحصائية تم تحديد مستوى الدلالة الإحصائية لها بعد استخدام الاختبار الإحصائي.

ولم يتم إيجاد الدلالة العملية لأي فرضية من الفرضيات المفحوصة. وبعد حساب الدلالة العملية تبين أنها كانت متوسطة للإحصائيين (F_1, F_2) وضعيفة للإحصائيين (r, t). وأشارت النتائج إلى عدم وجود استقلالية للدلالة الإحصائية عن الدلالة العملية عند استخدام الإحصائي (r, F_1, t) وإلى وجود استقلالية عند استخدام الإحصائي (F_2). وأخيراً وأشارت النتائج إلى عدم وجود استقلالية للدلالة الإحصائية عن قوة الاختبار عند استخدام الاختبارات الإحصائية الأربع (r, F_1, F_2, t).

وهدفت دراسة جورارد، وتيلر، ورفورث، وسميث (Gorard, Taylor, Rushforth & Smith, 2003) إلى تعرّف طرق البحث التي تستخدمها الجمعية البريطانية للعلوم التربوية، وذلك بإجراء 25 مقابلة مع الباحثين الأساسيين، في محاولة لوصف نقاط القوة ومواطن الضعف في الطرق والإجراءات المنهجية. كما تم استخدام المسح لـ 521 باحثاً، وتم وصف الأساليب التي تحتاجها طرق البحث

المستخدمة، وتلك التي تحتاج إلى تدريب أو خبرة أكثر. كما استُخدم 691، 8 تقليماً لأبحاث فردية من أبحاث التعليم العالي، ونُخصت الطرق المستخدمة فعلياً، وأخيراً تم تحليل محتويات المجالات العلمية. وتوصلت الدراسة إلى أن المستجبيين كانوا متفقين على وجود ضعف كبير في نوعية البحوث التربوية البريطانية في الوقت الحاضر، وعزوا كثيراً من هذا الضعف إلى نقص في المهارات المطلوبة لإجراء البحوث الكمية.

وقام عطاري (2004/ ب) بإجراء دراسة هدفت إلى تحليل أدبيات الإشراف التربوي المنشورة في 12 مجلة تربوية عربية محكمة منذ عام 1984، ومقارنة ذلك بالأبحاث المنشورة في مجلة المناهج والإشراف الأمريكية منذ عام 1985. وأظهرت النتائج وجود (29) دراسة عربية في المجالات العربية، مقابل (49) دراسة أجنبية في مجلة واحدة. كما أشارت النتائج إلى أن غالبية الإنتاج سواء في المجالات العربية أم في المجلة الأمريكية كان من إسهام الأكاديميين بشكل أكثر من الممارسين، ومن الرجال أكثر من النساء، إلا أن نسبة إسهام المرأة في مجلة المناهج والإشراف الأمريكية مرتفعة نسبياً. وكان المنهج الوصفي الذي يستخدم الاستبانة، وأسلوب التحليل الكمي هو السائد في المجالات العربية، بينما استخدم الباحثون الذين نشروا أبحاثهم في المجلة الأمريكية، مناهج بحث، وأدوات جمع بيانات، وأساليب تحليل متعددة. وفي الوقت الذي كان معظم الدراسات العربية استطلاعاً للآراء عن مهام المشرفين وأدوارهم ومهاراتهم، ومعوقات الإشراف، كان اهتمام الدراسات الأجنبية متمركزاً حول تطوير النماذج الإشرافية، والبحث عن منظورات فكرية لها، وتقسيّي تطبيقها في الواقع. وكان هناك ميل لدى الباحثين كافة لإجراء أبحاثهم بشكل منفرد.

وهدفت دراسة عطاري (2004/ أ) إلى تعرّف اتجاهات البحث التربوي في سلطنة عمان، من خلال تحليل رسائل الماجستير والدكتوراه التي تناولت التعليم في السلطنة للفترة من (1970 – 2002). اشتمل مجتمع الدراسة على 265 رسالة ماجستير ودكتوراه، تناولت مجالات مختلفة من التعليم في سلطنة عمان. وكشفت الدراسة عن تزايد مطرد في أعداد الرسائل، وبخاصة رسائل الماجستير، واستخدام

اللغة العربية في كتابة معظم الرسائل، ومنح هذه الرسائل من جامعات عربية، وبالتحديد من جامعة السلطان قابوس. كما أظهرت النتائج أن الباحثين من الذكور أكثر من الإناث. وأن الغالبية العظمى من الباحثين هم من العمانيين. كما تبين أن المنهج الوصفي، بأدواته الكمية ولا سيما الاستبانة، هو السائد في جمع بيانات تلك الرسائل وتحليلها. وأن معظم الرسائل أُنجزت بإشراف لجان منأعضاء هيئة التدريس لا أفراد. وأن غالبية الرسائل انتهت بوصيات عامة، وليس ببرامج دقيقة ومتكاملة للإصلاح.

وحاولت دراسة جرادات وجودة (2005) أن تقيم قوى الاختبار الإحصائي، وحجم الأثر، وحجم العينة في الدراسات المنشورة في 16 مجلداً من مجلدات مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتضمنت عينة الدراسة 785 إحصائياً من نوع (F) المستخدم في تحليل التباين، و (t) للعينات المستقلة، و (t) لمعامل الارتباط. وأمكن من البيانات التي احتوتها الدراسات المنشورة حساب قيمة (d) لكومن كمقاييس لحجم الأثر، ومن ثم استخراج قوى الاختبار الإحصائي من جداول كوهن. وقد خلصت الدراسة إلى الاستنتاج بأن العامل الرئيس وراء النسبة العالية (72.5 %) من الفرضيات الصفرية المرفوضة، والنسبة العالية (52 %) من الاختبارات الإحصائية التي حققت الحد الأدنى للقوة (0.8) الذي اقترحه كوهن، قد يكون الحجم الكبير لعينات الدراسات، وليس حجم الأثر المترن بالفرضيات الصفرية التي تم اختبارها. إذ لم تزد نسبة الفرضيات الصفرية التي اختبرت، واقتربت بحجم أثر كبير عن (26.5 %).

إجراءات البحث

منهج البحث المستخدم

استُخدم تحليل المحتوى كأسلوب كمي ومنهجي و موضوعي لوصف محتوى الرسائل الجامعية في ضوء بعض المعايير العلمية. واعتمدت الفكرة (Theme) وحدة للتحليل. وأوضح دينسكومب (Denscombe، 2005) أن نقطة القوة الأساسية في تحليل المحتوى هي: أنه يقدم وسيلة لتكثيم محتويات المقرر (text)

باستخدام طريقة واضحة، يمكن إعادةتها من قبل باحثين آخرين. وبين ليدي واورمرود (Leedy & Ormrod، 2001) أن تحليل المحتوى هو فحص منفصل ومنظم لمحتويات نص مطبوع من أجل تحديد الأنماط أو الأفكار أو التحيزات.

مجتمع البحث

تكون مجتمع البحث من جميع أطروحتات الدكتوراه ورسائل الماجستير في تخصص الإدارة التربوية، بقسم الأصول والإدارة التربوية في كلية الدراسات التربوية العليا، بجامعة عمان العربية للدراسات العليا للفترة من (2003 – 2008)، والبالغ عددها (197) رسالة وأطروحة.

عينة البحث

اختيرت عينة عشوائية من رسائل الماجستير وأطروحتات الدكتوراه، الواقع (30) رسالة ماجستير، و (30) أطروحة دكتوراه، وبمعدل خمس رسائل وخمس أطروحتات لكل سنة، وللفترة من 2003 – 2008.

أداة البحث

تم بناء أداة، تكونت بصيغتها الأولية من 20 فقرة، استمدت من أدبيات مناهج البحث العلمي، ومناهج البحث التربوي، تمثل كل فقرة معياراً علمياً، يمكن اعتماده في تحليل الرسائل الجامعية، بعد التأكد من صدق الأداة وثباتها.

صدق الأداة

للتأكد من صدق الأداة وصلاحية المعايير المكونة لها، لاستخدامها في تحليل الرسائل الجامعية لتعريف درجة توظيف الدراسات السابقة في تلك الرسائل، فقد تم عرض الأداة على عدد من الأساتذة المختصين في مناهج البحث العلمي، والإدارة التربوية. وقد أشار إيبيل (Ebel، 1972، p. 555) إلى أن أفضل وسيلة للتأكد من الصدق الظاهري، هي قيام عدد من المختصين بتقدير مدى تمثيل الفقرة للصفة المراد قياسها.

هذا وقد تم الأخذ بـ ملاحظات المحكمين التي اقترحوها بشأن فقرات الأداة، إذ حذفت خمس فقرات، وعُدلت صياغة بعض الفقرات، وبذلك، فقد أصبح عدد فقرات الأداة بصيغتها النهائية (15) فقرة.

ثبات الأداة

قام الباحث بتحليل ست رسائل جامعية من خارج عينة البحث، وفقاً للمعايير العلمية المكونة لأداة البحث. وطلب من باحث آخر القيام بعملية التحليل لهذه الرسائل وبالطريقة نفسها. واستُخدم معامل ارتباط بيرسون لتعرف العلاقة بين درجات التحليل للباحثين، والذي بلغت قيمته (0.86)، واختُبرت هذه القيمة بالاختبار الثاني لمعاملات الارتباط (Ferguson, 1984, p. 195)، الذي بلغت قيمته (6.32)، والتي تشير إلى الدلالة الإحصائية لمعامل الارتباط. وفي ضوء هذه النتيجة عُدت الأداة صالحة للتطبيق، لتوافر الصدق والثبات فيها.

أسلوب جمع البيانات

قام الباحث بقراءة كل رسالة أو أطروحة قراءة دقيقة شاملة، لتعرف مدى التزام مُعد الرسالة الجامعية بالمعايير العلمية المتضمنة في أداة الدراسة، عند إعداد رسالته، وذلك بإعطاء تقدير لكل معيار، تراوح من درجة واحدة، إذا كان استخدام المعيار بدرجة منخفضة، ودرجتين، إذا انطبق المعيار بدرجة متوسطة، وثلاث درجات إذا انطبق المعيار بدرجة كبيرة. ثم حسبت التكرارات للبدائل الثلاثة. وأخيراً حسبت حدة الفقرة للمعايير العلمية.

أما الوسائل الإحصائية المستخدمة فكانت: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، والاختبار الثاني لمعاملات الارتباط، لاختبار قيمة معامل ارتباط بيرسون من حيث دلالته الإحصائية، ومرربع كاي (χ^2) لتعرف الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين نتائج التحليل للدراسات السابقة التي وظفت في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه، ومعادلة فيشر لايجاد درجة توظيف الفقرة.

لقد استُخدمت المعادلة الآتية في إيجاد درجة التوظيف للفقرة (المعيار):

قيمة الحد الأعلى للبديل - قيمة الحد الأدنى للبديل

عدد المستويات

$$0.666 = \frac{2}{3} = \frac{1 - 3}{3} =$$

تكون درجة التوظيف للفقرة المنخفضة : $0.666 + 1$

ودرجة التوظيف للفقرة المتوسطة : $0.666 + 1.667$

ودرجة التوظيف للفقرة المرتفعة : $0.666 + 2.334$

نتائج البحث

فيما يأتي عرض لنتائج البحث في ضوء أسئلته:

**س 1: ما درجة توظيف الدراسات السابقة في رسائل الماجستير في تخصص
الإدارة التربوية في ضوء المعايير العلمية؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم تحليل رسائل الماجستير، التي اختيرت عينة البحث لتعرف درجة توظيف الدراسات السابقة فيها، وفقاً للمعايير العلمية المستخدمة في البحث الحالي. وقد استُخدمت المتosteatas الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتم إيجاد درجة الحدة للمعايير كافة بشكل عام، ولكل معيار على حدة. وكما مبين في الجدول (1).

المجدول (1)

الموسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الحدة لتحليل رسائل الماجستير

الرقم	المعيار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوظيف
9	اعتماد المراجع الأولية في عرض الدراسات السابقة	2.40	0.68	1	مرتفعة
13	الموازنة في عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية	2.23	0.63	2	متوسطة
12	استخدام عدد كاف من الدراسات العربية والأجنبية	2.20	0.66	3	متوسطة
1	توظيف الدراسات السابقة في عرض مقدمة الدراسة	2.13	0.57	4	متوسطة
3	استخدام الدراسات السابقة في إظهار المثلثية النظرية لموضوع الدراسة	2.13	0.68	4	متوسطة
11	استخدام دراسات سابقة ميدانية ذات صلة بموضوع الدراسة	2.13	0.63	4	متوسطة
4	استخدام تصنيف للدراسات السابقة يتسق ومتغيرات الدراسة	2.10	0.71	7	متوسطة
7	توظيف الدراسات السابقة في بناء أداة (أدوات) الدراسة	2.10	0.76	7	متوسطة
15	يظهر توظيف الدراسات السابقة مكن الباحث من دراسته	2.10	0.66	7	متوسطة
8	استخدام دراسات سابقة حديثة لم بعض على نشرها عشر سنوات	2.07	0.69	10	متوسطة
10	ترجمة الدراسات السابقة اتسمت بالوضوح	2.07	0.58	10	متوسطة
14	توظيف الدراسات السابقة في مناقشة نتائج الدراسة	2.03	0.72	12	متوسطة
2	الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة	1.80	0.61	13	متوسطة
5	تقديم ملخص واف للدراسات السابقة	1.80	0.55	13	متوسطة
6	توظيف الدراسات السابقة في دعم إجراءات الدراسة	1.73	0.64	15	متوسطة
	الدرجة الكلية		0.60		متوسطة

أظهرت النتائج في الجدول (1) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمعايير كافة، بلغ (2.07) بانحراف معياري (0.60)، وبدرجة توظيف متوسطة للدراسات السابقة. وجاءت جميع المعايير بدرجة توظيف متوسطة، باستثناء معيار واحد، جاء بدرجة توظيف مرتفعة، واحتل الرتبة الأولى، هو المعيار التاسع الذي ينص على "اعتماد المراجع الأولية في عرض الدراسات السابقة"، بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري (0.68). وجاء بالرتبة الثانية المعيار (13) الذي ينص على: "الموازنة في عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية"، إذ بلغ متوسطه الحسابي (2.23) وانحرافه المعياري (0.63). وجاء المعياران الثاني والخامس اللذان ينصان على: "الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة"، و "تقديم ملخص واف للدراسات السابقة" بالرتبة الثالثة عشرة، وقبل الأخيرة، بمتوسط حسابي (1.80) وانحرافين معياريين (0.61) و(0.55) على التوالي. وجاء في الرتبة الأخيرة المعيار السادس الذي ينص على "توظيف الدراسات السابقة في دعم إجراءات الدراسة"، بمتوسط حسابي (1.73) وانحراف معياري (0.60).

س 2: ما درجة توظيف الدراسات السابقة في أطروحتات الدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية في ضوء المعايير العلمية؟

للإجابة عن هذا السؤال حللت أطروحتات الدكتوراه التي اختيرت عينة للبحث، لتعرف درجة توظيف الدراسات السابقة فيها، وفقاً للمعايير العلمية المستخدمة في البحث الحالي. وتم استخراج درجة التوظيف للمعايير كافة، ولكل معيار على حدة. والجدول (2) يبين ذلك.

**المجدول (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة التوظيف
والدراسات السابقة لمرحلة الدكتوراه**

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة التوظيف
4	استخدام تصنیف للدراسات السابقة يتسق ومتغيرات الدراسة	2.47	0.68	1	مرتفعة
3	استخدام الدراسات السابقة في إظهار الخلفية النظرية لموضوع الدراسة	2.43	0.57	2	مرتفعة
7	توظيف الدراسات السابقة في بناء أدلة/ أدوات الدراسة	2.43	0.68	2	مرتفعة
9	اعتماد المراجع الأولية في عرض الدراسات السابقة	2.43	0.63	2	مرتفعة
11	استخدام دراسات سابقة ميدانية ذات صلة بموضوع الدراسة	2.30	0.65	5	متوسطة
15	يظهر توظيف الدراسات السابقة تمكّن الباحث من دراسته	2.30	0.65	5	متوسطة
1	توظيف الدراسات السابقة في عرض مقدمة الدراسة	2.27	0.58	7	متوسطة
12	استخدام عدد كافٍ من الدراسات السابقة العربية والأجنبية	2.27	0.64	7	متوسطة
13	الموازنة في عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية	2.27	0.58	7	متوسطة
8	استخدام دراسات سابقة حديثة لم يعرض على نشرها عشر سنوات	2.13	0.68	10	متوسطة
10	ترجمة الدراسات السابقة اتسمت بالوضوح	2.10	0.55	11	متوسطة
5	تقديم ملخص واف للدراسات السابقة	2.07	0.64	12	متوسطة
2	الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة	2.03	0.62	13	متوسطة
14	توظيف الدراسات السابقة في مناقشة نتائج الدراسة	2.00	0.70	14	متوسطة
6	توظيف الدراسات السابقة في دعم إجراءات الدراسة	1.87	0.57	15	متوسطة
	الدرجة الكلية	2.22	0.56		متوسطة

يتبيّن من المجدول (2) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمعايير كافة، بلغ (2.22) بانحراف معياري (0.56)، وبدرجة توظيف متوسطة للدراسات السابقة،

وقد جاءت المعايير بين المتوسطة والمرتفعة من حيث درجة التوظيف، إذ تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.47 – 1.87). فقد حصل المعيار الرابع الذي ينص على: ”استخدام تصنيف للدراسات السابقة يتسم ومتغيرات الدراسة“ على الرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (2.47) وانحراف معياري (0.68)، وبدرجة توظيف مرتفعة. وجاء بالرتبة الثانية وبدرجة توظيف مرتفعة ثلاثة معايير هي: المعيار الثالث الذي ينص على: ”استخدام الدراسات السابقة في إظهار الخلفية النظرية لموضوع الدراسة“، والمعيار السابع الذي ينص على ”توظيف الدراسات السابقة في بناء أداة (أدوات) الدراسة“، والمعيار التاسع الذي ينص على ”اعتماد المراجع الأولية في عرض الدراسات السابقة“، بمتوسط حسابي (2.43) وانحرافات معيارية (0.57) و (0.68) و (0.63) على التوالي. وجاء المعيار (14) الذي ينص على ”توظيف الدراسات السابقة في مناقشة نتائج الدراسة“ بالرتبة الرابعة عشرة وقبل الأخيرة، بمتوسط حسابي (2.00) وانحراف معياري (0.57) وبدرجة توظيف متوسطة. وجاء المعيار السادس الذي ينص على ”توظيف الدراسات السابقة في دعم إجراءات الدراسة“ بالرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (1.87) وانحراف معياري (0.57) وبدرجة توظيف متوسطة.

س3: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \leq \alpha$ في درجة توظيف الدراسات السابقة في رسائل الماجستير وأطروحتات الدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية، في ضوء المعايير العلمية؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام مربع كاي (χ^2) لتعرف الفروق في درجة التوظيف للدراسات السابقة بين رسائل الماجستير وأطروحتات الدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية. وقد أظهرت النتائج في الجدول (3) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \leq \alpha$ بين تكرارات التحليل للرسائل الجامعية، تبعاً لمتغير المرحلة الدراسية (الماجستير والدكتوراه) في أي معيار من معايير الأداة المستخدمة في هذه الدراسة. فقد تراوحت قيم مربع كاي (χ^2) بين (0.099) للالمعيار (14) الذي ينص على ”توظيف الدراسات السابقة في مناقشة نتائج الدراسة، و (4.462) للالمعيار الرابع الذي ينص على ”استخدام تصنيف للدراسات السابقة يتسم ومتغيرات الدراسة“.

**الجدول (3): التكرارات وقيمة مربع كاي لتحليل الرسائل الجامعية تبعاً لتغيير المراحل
الدراسية (ماجستير، دكتوراه)**

رقم المعيار	المعيار	المرحلة الدراسية	النكرار لكل درجة			قيمة كاي تربع	مستوى الدلالة
			مرتفعة	متوسطة	منخفضة		
1	توظيف الدراسات السابقة في عرض مقدمة الدراسة	ماجستير دكتوراه	3	20	7	0.835	0.659
			2	18	10		
2	الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة	ماجستير دكتوراه	9	18	3	2.170	0.338
			5	19	6		
3	استخدام الدراسات السابقة في إظهار الخلفية النظرية لموضوع الدراسة	ماجستير دكتوراه	5	16	9	3.786	0.151
			1	15	14		
4	استخدام تصنيف للدراسات السابقة يتسق ومتغيرات الدراسة	ماجستير دكتوراه	6	15	9	4.462	0.107
			3	10	17		
5	تقديم ملخص واف للدراسات السابقة	ماجستير دكتوراه	8	20	2	3.575	0.167
			5	18	7		
6	توظيف الدراسات السابقة في دعم إجراءات الدراسة	ماجستير دكتوراه	11	16	3	1.333	0.513
			7	20	3		
7	توظيف الدراسات السابقة في بناء أداة/ أدوات الدراسة	ماجستير دكتوراه	7	13	10	3.151	0.207
			3	11	16		
8	استخدام دراسات سابقة حديثة لم يمض على نشرها عشر سنوات	ماجستير دكتوراه	6	16	8	0.150	0.928
			5	16	9		
9	اعتماد المراجع الأولية في عرض الدراسات السابقة	ماجستير دكتوراه	3	12	15	0.240	0.887
			2	13	15		
10	ترجمة الدراسات السابقة اتسمت بالوضوح	ماجستير دكتوراه	4	20	6	0.167	0.920
			3	21	6		
11	استخدام دراسات سابقة ميدانية ذات صلة بموضوع الدراسة	ماجستير دكتوراه	4	18	8	1.216	0.545
			3	15	12		
12	استخدام عدد كافٍ من الدراسات السابقة العربية والأجنبية	ماجستير دكتوراه	4	16	10	0.190	0.909
			3	16	11		
13	الموازنة في عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية	ماجستير دكتوراه	3	17	10	0.229	0.892
			2	18	10		
14	توظيف الدراسات السابقة في مناقشة نتائج الدراسة	ماجستير دكتوراه	7	15	8	0.099	0.952
			7	16	7		
15	يظهر توظيف الدراسات السابقة تمكّن الباحث من دراسته	ماجستير دكتوراه	5	17	8	1.425	0.490
			3	15	12		

مناقشة النتائج

فيما يأتي مناقشة لأسئلة البحث الثلاثة:

مناقشة نتائج السؤال الأول: "ما درجة توظيف الدراسات السابقة في رسائل الماجستير في تخصص الإدارة التربوية في ضوء المعايير العلمية؟"

يُظهر الجدول (1) أن جميع المعايير المستخدمة في الدراسة الحالية، للتعرف من خلالها إلى درجة توظيف الدراسات السابقة في رسائل الماجستير، جاءت بدرجة توظيف متوسطة للدراسات السابقة، باستثناء معيار واحد، هو المعيار التاسع الذي ينص على: "اعتماد المراجع الأولية في عرض الدراسات السابقة" الذي حصل على الرتبة الأولى وبدرجة توظيف مرتفعة للدراسات السابقة. وقد تعزى هذه النتيجة إلى تأكيد الأساتذة المشرفين على ضرورة الرجوع إلى المراجع الأولية في إعداد الرسائل الجامعية، بوصفها المراجع المعول عليها في تثبيت البيانات والتحقق من المعلومات. وربما جاءت هذه النتيجة انعكاساً إيجابياً لما تم تعلمه في مساق "مناهج البحث العلمي"، وما أكده الأساتذة الذين يقومون بتدريس هذا المساق على أهمية المراجع الأولية، كمصادر مهمة للمعلومات لا يمكن الاستغناء عنها. بمراجع ثانوية، إلا عند الضرورة القصوى، وفي حال تعذر الحصول على المراجع الأولية. وقد تعزى هذه النتيجة إلى ما يُقدم في مساق "حلقة بحث في رسائل الماجستير" من معلومات وإجراءات منهجية ذات صلة بكيفية استخدام المراجع وتوظيفها في إعداد الرسائل الجامعية.

أما درجة التوظيف المتوسطة للمعايير الباقية، المشار إليها في الجدول (1) فقد تعزى إلى أن الجهد الذي بذله طلبة الماجستير في إعداد رسائلهم، لم يكن بمستوى الطموح. وربما جاءت هذه النتائج متوسطة لأن بعض الأساتذة ينظرون إلى مرحلة الماجستير، على أنها مرحلة تهيئة لمرحلة لاحقة هي مرحلة الدكتوراه، فلا يولون إعداد الرسائل الاهتمام المطلوب، ولا يؤكدون التركيز على هذه المعايير، وأخذها في الاعتبار عند كتابة الرسائل، لأنها - في تصورهم - مجرد مرحلة تدريب على البحث العلمي.

مناقشة نتائج السؤال الثاني: ”ما درجة توظيف الدراسات السابقة في أطروحتات الدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية، في ضوء المعايير العلمية؟“

يتبيّن من الجدول (2) أن درجة توظيف الدراسات السابقة في أطروحتات الدكتوراه، وفقاً للمعايير المستخدمة في هذه الدراسة تراوحت بين المرتفعة والمتوسطة. فقد جاء المعيار الرابع الذي ينص على ”استخدام تصنّيف للدراسات السابقة يتّسق ومتغيرات الدراسة“ بالرتبة الأولى وبدرجة توظيف مرتفعة، بمتوسط حسابي (2.47) وانحراف معياري (0.68). وقد يعزى ذلك إلى أهمية تنظيم الدراسات السابقة وفق تصنّيف يتنقّل مع متغيرات الدراسة، لتتضح عملية التوظيف هذه من جهة، ولسهولة الرجوع إليها عند مناقشة النتائج من جهة أخرى. وربما جاء الاهتمام بهذا التصنّيف للدراسات السابقة، نظراً إلى ما تؤكده مراجع البحث العلمي، وما يطلبه أساتذة البحث العلمي، والمرشّرون على الرسائل الجامعية من إعطاء أهمية لهذا التصنّيف.

وجاءت المعايير: الثالث والسابع والتاسع التي تنص على ”استخدام الدراسات السابقة في إظهار الخلفية النظرية لموضوع الدراسة“، و ”توظيف الدراسات السابقة في بناء أداة/ أدوات الدراسة“، و ”اعتماد المراجع الأولية في عرض الدراسات السابقة“ بالرتبة الثانية وبدرجة توظيف مرتفعة أيضاً، بمتوسط حسابي (2.43) وانحرافات معيارية (0.57) و (0.68) على التوالي. وقد تعني هذه الدرجة الواحدة للمعايير الثلاثة، أهميتها المتساوية في إعداد الأطروحة. فالخلفية النظرية تشكّل الجزء الأكبر والأهم من الفصل الأول، ومنها يمكن الدخول إلى المشكلة. وكتابه هذه الخلفية تتطلّب الرجوع إلى الدراسات السابقة، لتعرّف ما استندت إليه من مراجع، وما توصلت إليه من نتائج.

إن بناء أداة (أدوات) الدراسة يشكّل محوراً رئيساً للفصل الثالث. إذ من خلال إعداد الأداة أو بنائها، وبعد التأكيد من صدقها وثباتها، تصبح الوسيلة الرئيسة لجمع البيانات، ومن غيرها يتوقف عمل الباحث.

إن عرض الدراسات السابقة بصورة مستقلة، يشكل ما نسبته 50% من الفصل الثاني، ولكي تكتسب هذه الدراسات صفة الموضوعية والعلمية، والدقة، لا بد من الرجوع إلى مراجعها الأولية. وقد تعكس هذه النتائج المرتفعة، درجة التزام الباحثين من طلبة الدكتوراه. منهجية البحث العلمي، وربما تعزى إلى تأكيد الأساتذة المشرفين على تطبيق هذه المعايير.

أما المعايير الباقية فقد تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (2.30 - 1.87) وبدرجة توظيف متوسطة. وربما تعزى هذه النتائج إلى العباء الإشرافي للأساتذة المشرفين، والذي كان يزيد على النصاب المقرر، المحدد بأربعة طلبة دكتوراه وطالبي ماجستير، أو قد يعزى إلى الطلبة الذين يرون أن المستوى المتوسط من حيث الأداء والجهد يُعد كافياً لإنجاز أطروحاتهم؛ أو أن ضيق الوقت، سواء للطالب أو الأستاذ المشرف قد يكون عاملاً مؤثراً في هذا المستوى المتوسط من التوظيف للدراسات السابقة، لأنه ليس بمستوى طموح الجامعة التي تنشد التميز.

مناقشة نتائج السؤال الثالث: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توظيف الدراسات السابقة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه في تخصص الإدارة التربوية، في ضوء المعايير العلمية؟"

يتضح من الجدول (3) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توظيف الدراسات السابقة في الرسائل الجامعية في تخصص الإدارة التربوية وفقاً للتغير المرحلة الدراسية (ماجستير ودكتوراه). فقد تراوحت قيم مربع كاي (χ^2) بين (0.099) للمعيار الرابع عشر الذي ينص على "توظيف الدراسات السابقة في مناقشة نتائج الدراسة"، و (4.462) للمعيار الرابع الذي ينص على "استخدام تصنيف للدراسات السابقة يتضمن متغيرات الدراسة". وقد يُعزى عدم وجود الفرق المعنوي بين رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه إلى مساقات مناهج البحث العلمي، والإحصاء التي كانت مساقات إلزامية لجميع الطلبة، والتي يأخذها الطلبة بمعدل مساقين لمرحلة الماجستير، وثلاثة مساقات لمرحلة الدكتوراه. وقد يكون سبب ذلك راجعاً إلى مساق آخر يأخذه طلبة

الماجستير (مسار الرسالة) هو "حلقة بحث في رسائل الماجستير" وإلى مساق آخر يأخذه طلبة الدكتوراه هو "حلقة بحث في أطروحتات الدكتوراه". وهما مساقان إجباريان يأخذهما الطالب بعد الانتهاء من المساقات النظرية المطلوبة. وفي هذين المساقين، يكون هناك تطبيق لمناهج البحث العلمي والإحصاء، وتأكيد على ما ينبغي أن تكون عليه الرسالة الجامعية. فضلاً عن ذلك، فقد يكون لأستاذة البحث العلمي والإحصاء، وللأستاذة المشرفيّن دور في تطوير هذه الرسالة أو تلك الأطروحة، بما يتفق ومتطلبات إعداد الرسائل الجامعية. وقد يكون حرص الأستاذة المشرفيّن في عملية الإشراف لا يميز بين رسالة أو أطروحة، لأن كلاًّ منها يمثل جهداً علمياً يستحق التقدير.

ومن خلال التدقيق والمقارنة بين المتوسطات الحسابية لمرحلة الماجستير الواردة في الجدول (1)، والمتوسطات الحسابية لمرحلة الدكتوراه الواردة في الجدول (2) يتبيّن أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمرحلة الماجستير بلغ (2.07) ولمراحل الدكتوراه بلغ (2.22). وأن المتوسطات الحسابية للمعايير في مرحلة الماجستير تراوحت بين (1.73 - 2.40) ولمراحل الدكتوراه بين (1.87 - 2.47). وقد يعزى هذا الارتفاع الظاهري على المتوسطات الحسابية لمرحلة الدكتوراه مقارنة بالمتوسطات الحسابية لمرحلة الماجستير، سواء بالنسبة إلى الدرجة الكلية أم المعايير، إلى أن طلبة الدكتوراه درسوا ضعف المساقات التي درسها طلبة الماجستير في مجال مناهج البحث العلمي والإحصاء، وربما قد تفرض الدرجة العلمية الأعلى نفسها فتحصل على اهتمام أكثر من طلبة الدكتوراه، وكذلك من المشرفيّن عليهم.

التصصيات

- في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث، يمكن تقديم التوصيات الآتية:
- التأكيد على طلبة الدراسات العليا لمرحلة الماجستير والدكتوراه، ومن خلال مساقات مناهج البحث العلمي، على ضرورة الرجوع إلى الدراسات السابقة ذات الصلة وتوظيفها بشكل أكثر في تحديد مشكلة الدراسة ومناقشة النتائج ودعم إجراءات الدراسة.
 - إجراء دراسات مماثلة للدراسة الحالية في تخصصات أخرى مثل: المناهج وطرق التدريس، وعلم النفس التربوي.

المراجع

- البريشين، عبد العزيز بن عبد الله، (2000). ”مدى ارتباط أبحاث رسائل الخدمة الجامعية بالمارسة المهنية. دراسة استطلاعية لرسائل الدكتوراه التي أجيزة في حقل الخدمة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية“، *مجلة العلوم الاجتماعية*، المجلد 28، العدد 2، ص ص 95 – 119.
- جرادات، ضرار، وجودة، ماجد، (2005). ”قدرة الاختبار الإحصائي وحجم الآخر وحجم العينة، للدراسات المنشورة في مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية“، *المجلة الأردنية في العلوم التربوية*، مجلد (1)، عدد (1)، ص ص 21 – 29.
- حرجيس، جاسم، وعبد النبي، جعفر، (1996). ”النتاج الفكري التربوي في الأردن“، *رسالة المكتبة*، 31(1)، 4 – 41.
- الحمداني، موفق، وآخرون (2006). *مناهج البحث العلمي*، الكتاب الأول: أساسيات البحث العلمي، ط1، عمان: جامعة عمان العربية للدراسات العليا، توزيع مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- الدرابيع، ماهر، (2003). ”واقع الدلالات الإحصائية والعملية وقدرة الاختبارات الإحصائية المستخدمة في بحوث مجلة مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية“، *مؤتة للبحوث والدراسات*، المجلد 18، العدد (1)، ص ص 151 – 176.
- ستراوس، أنسيلم، وكوربين، جوليت، (1999). *أساسيات البحث الكيفي. أساليب وإجراءات النظرية المجددة*. ترجمة الخليفة، عبد الله بن حسين، الرياض: معهد الإدارة العامة.
- سليمان، محمد جودة التهامي، (2002). البحث التربوي المقارن في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومصر، (دراسة تحليلية مقارنة)، التربية، السنة الخامسة، العدد السابق، ص ص 9 – 77.
- الصاد، عبد العاطي أحمد، (1985). ”النمذج الإحصائية في البحث التربوي النفسي“، *رسالة الخليج العربي*، العدد 16.
- الضامن، منذر، (2007). *أساسيات البحث العلمي*، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

عبد الحفيظ، إخلاص محمد، وباهي، مصطفى حسين (2002). طرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي في المجالات التربوية والنفسية والرياضية، ط2، القاهرة: مركز الكتاب للنشر.

عطاري، عارف توفيق (2004 / أ). "اتجاهات البحث التربوي في سلطنة عمان من خلال تحليل رسائل الماجستير والدكتوراه التي تتناول التعليم في السلطنة في الفترة 1970 - 2002"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 44، ص 161 - 196.

عطاري، عارف (2004 / ب). "دراسة بيبلومترية لأدبيات الإشراف التربوي في عدد من المجالات التربوية العربية المحكمة ومجلة الإشراف والمناهج الأمريكية"، مجلة العلوم التربوية، جامعة قطر، العدد (5)، ص ص 211 - 233.

عويس، سالم، (2002). "إشكاليات البحث التربوي وآلياته الإحصائية، مراجعة نقدية لطرق البحث وآلياته الإحصائية"، مجلة التربية، العدد 146، السنة 32، ص 142 - 154.

فان دالين ديوبورلد ب. (1977). منهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرين، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

Gorard, Stephen, Taylor, Chris, Rushforth, Katie, & Smith, Emroa, (2003). What is the Research Capacity of the UK Education Research Community ? Reconsidering the Shortage of Quantitative Skills Phenomenon, **Occasional Paper Series, Paper 56**.

Jones, R.H. (1973). **Methods and Techniques of Educational Research**, The Interstate Printers & Publishers.

Leedy, Paul, (1981). **How to Need Research and Understand**, New York: Macmillan Publishing.

Leedy, Paul D. & Ormrod, Jeanne Ellis, (2001). **Practical Research, Planning and Design**, Upper Saddle River, New Jersey: Prentice Hall Inc.

McMillan, James H. & Schumacher, Sally, (2001). **Research in Education. A Conceptual Introduction**, New York: Addison Wesley Longman.

Mouly, G.J. (1963). **The Science of Educational Research**, New York: American Book Co.

Patten, Mildred L. (2000). **Understanding Research Methods**, 2nd ed. Pyrczak Publishing, USA.

- Ruddock, J. & McIntyre, C. (1998). **Challenges for Educational Research**, London: Paul Chapman Publishing Ltd.
- Salmons, Y. (2000). «One Teacher's Perspective on a Sample of Academic Educational Research Papers,» **Educational Studies**, 26(2), 229-245.
- Sax, G.I. (1979). **Foundations of Educational Research**, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice – Hall.